

**قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٦****بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية****للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦****باسم الشعب****رئيس الجمهورية****قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :****( المادة الاولى )**

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٣٥٨٦١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وثلاثون مليوناً وثمانمائة وواحد وستون ألف جنيه) .

**( المادة الثانية )**

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٤٥٨٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
أجور بمبلغ ١٣٨٨٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٣٢٠١٠٠٠ جنيه .

**( المادة الثالثة )**

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٢١١١١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون مليوناً ومائة واحد عشر ألف جنيه) .

**( المادة الرابعة )**

قدرت فائض العمليات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٦٥٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة ملايين وخمسمائة واثنان وعشرون ألف جنيه) كله فائض حكومة .

## ( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٤٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١٢٩٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .

## ( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٤٧٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٩٧٠٤٠٠٠٠ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٤٦٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي

## ( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشير العام للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

## ( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

## ( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافق  
رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

## ( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

( الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦م ) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

| ١٩٩٦/٩٥   | ١٩٩٧/٩٦   | بيان                                      | ١٩٩٦/٩٥   | ١٩٩٧/٩٦   | بيان                        |
|-----------|-----------|---|-----------|-----------|-----------------------------|
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | جملة المرازنة الجارية                     | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | جملة المرازنة الجارية       |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | الإيرادات الرأسمالية:                     | ٤٥٤٤٠٠٠   | ٦٥٢٢٠٠٠   | فائض العمليات الجارية:      |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | إيرادات النشاط الجارى                     | ٤٥٤٤٠٠٠   | ٦٥٢٢٠٠٠   | فائض حكومة (*)              |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | إيرادات أخرى                              | ٤٥٤٤٠٠٠   | ٦٥٢٢٠٠٠   | جملة الفائض                 |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية | ٤٥٤٤٠٠٠   | ٦٥٢٢٠٠٠   | جملة المرازنة الجارية       |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | إيرادات متنوعة                            | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | الاستخدامات الرأسمالية:     |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | قروض وتسهيلات ائتمانية كلها               | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | استخدامات استثمارية         |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | من بنك الاستعمار القومى                   | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | تحويلات رأسمالية            |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | جملة الإيرادات الرأسمالية                 | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | جملة الاستخدامات الرأسمالية |
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | إجمالي المرازنة                           | ١٣٠٠٠٠٠٠٠ | ٢١١١١٠٠٠٠ | إجمالي المرازنة             |

(\*) منه مبلغ ٣٤٣٠٠٠٠٠ جنيه طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٩٥ فى شأن القواعد المنظمة للصراف من حصيللة إدارة واستغلال والصراف فى الأراضى والمعارف والمخصصات المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية ويتم تحصيله وفقا لا يسفر عنه الحساب الختامى